Press Freedom Advocacy Association in Iraq

جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق

جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق

تقرير رصد اعلامي بخصوص الانتهاكات التي طالت الصحفيين العراقيين

للسنوات 2015 – 2016 - 2017

فريق العمل:

غيث سعدون: اعداد وتصميم

سارة سلام: محرر

الفهرست

المقدمة	**3**
ملخص رقمي للتقرير	**5**
شهداء الاسرة الصحفية 2015 -2017	6
المصابين والجرحى 2015-2017	7
الانتهاكات التي طالت الصحفيين 2015-2017	8
الدعاوى القضائية الموجهة ضد الصحفيين 2015-2016	9
القوانين التي تشكل خطرا على حرية الصحافة 2015-2017	10
التوصيات	11

المقدمة:

مع انتهاء حقبة الدكتاتورية وبدء عصر النظام الديموقراطي، وتأسيس دستور جديد، كان لزاما على السلطة التشريعية تكييف المنظومة القانونية المنظمة لعمل السلطة الرابعة التي تعد مرتكز من مرتكزات النظام الديموقراطي التعددي.

الانفتاح الذي شهده العراق بعد عام 2003 لم يرافقه اي تطور على الصعيدين القانوني والتنظيمي، حتى عمدت وسائل الاعلام الى الخوض في اطار فوضوي، تشتبك فيه القوانين الموروثة مع الدستور، وتنتج تعليمات تصدرها السلطات الحكومية او الامنية لتسجل انتهاكات دستورية فاضحة على الرغم من استنادها الى القوانين الموروثة من الحقبة الماضية.

عاش الصحفيون اقسى ظروفهم المهنية في سنوات العنف الطائفي، فتحول البلد الى اخطر بقعة للعمل الصحفي في العالم، ثم انكفأت اصوات الصحفيين المحليين على اثر انخراطهم في مشاريع اعلامية وصحفية ممولة حزبيا، نتيجة غياب القوانين الحامية للصحافة المستقلة.

لقد اسهمت وسائل الاعلام المؤدلجة بتأجيج الصراعات الطائفية في الشارع، وعمدت الى تنفيذ اجندات سياسية محلية تارة واقليمية ودولية تارة اخرى.

انبرت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق الى تعزيز البيئة القانونية لحرية العمل الصحفي، وعملت مع مجلس النواب في دورتيه الماضيتين، وتمكنت من ادراج تعديل قانون ما يسمى بحماية الصحفيين على جدول اعمال المجلس في الدورة السابقة، لكن الارادات السياسة حالت دون تمريره، كما اعدت الجمعية مسودة جاهزة لقانون التظاهر السلمي، الا ان مجلس النواب ايضا فشل بتمريرها نتيجة الارادة السياسة المهيمنة.

وما زلنا نواصل العمل مع المجلس الحالي لتحسين البيئة القانونية للعمل الصحفي، ونحن بصدد تعديل المواد الاخطر في طريق حرية التعبير والصحافة، الا وهي مواد جرائم النشر ضمن قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.

ونعتقد ان المؤشرات العالمية التي تضعنا في مذيلة قائمة الدول الحامية لحرية الصحافة، لم تأت من فراغ، وانما نتيجة وضع هذه القوانين على رقاب الصحفيين، والتضييق على الاقلام الحرة.

وتؤكد المؤشرات التي رصدناها طيلة السنوات الماضية تزايد حالات الانتهاكات ضد الصحفيين، ومنع التغطيات الصحفية، ومنع الوصول الى المعلومة، وارتفاع حجم الشكاوى ضد الصحفيين والاعلاميين، فضلا عن استمرار مسلسل الافلات من العقاب.

وادناه مؤشرات الرصد للسنوات 2015 – 2016 – 2017:

ملخص رقمي للسنوات 2015 - 2017

الانتهاك	المجموع
شهداء الاسرة الصحفية	40
المصابين والجرحى	76
الانتهاكات التي طالت صحفيين	430
الدعاوى والتحقيقات التي وجهت ضد صحفيين	اكثر من 3000
القوانين التي تشكل خطرا على حرية الصحافة في العراق	9

شهداء الاسرة الصحفية 2015-2017

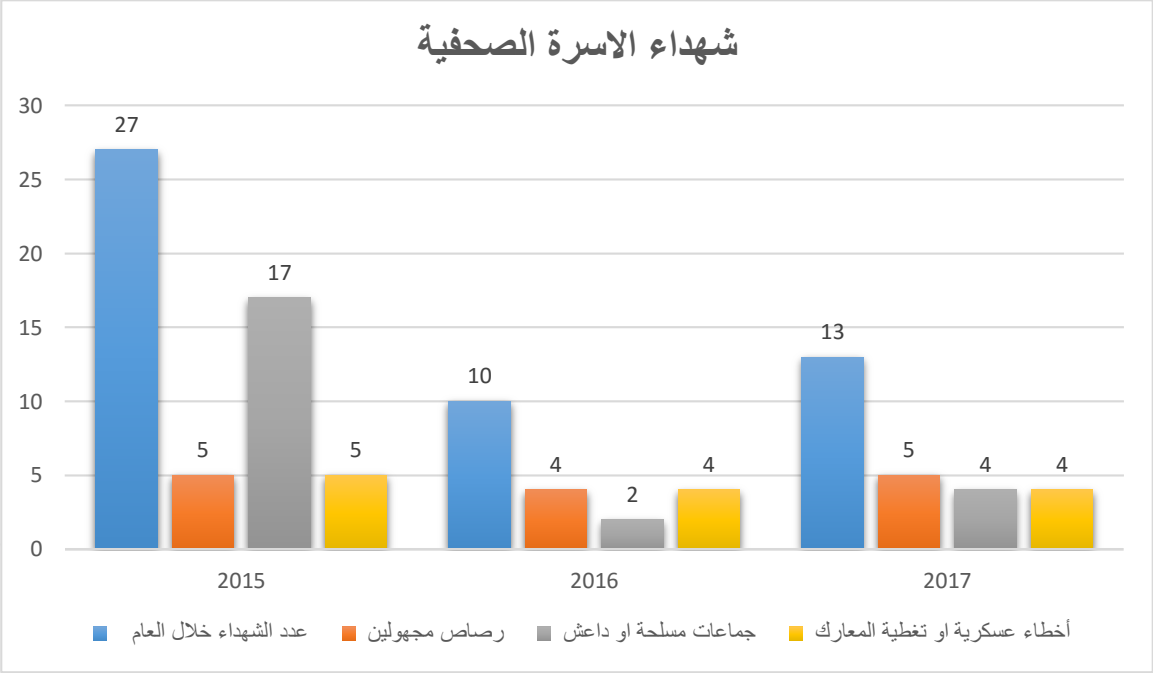

يلاحظ في المؤشرات انخفاضا في عدد شهداء الاسرة الصحفية خلال عامي 2016 و 2017 قياسا بالعام 2015 الذي شهد ذروة العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش.

وتكشف المؤشرات استمرار اغتيال الصحفيين برصاص مجهولين، مع استمرار كارثة الافلات من العقاب.

المصابين نتيجة تغطية العمليات العسكرية 2015-2017

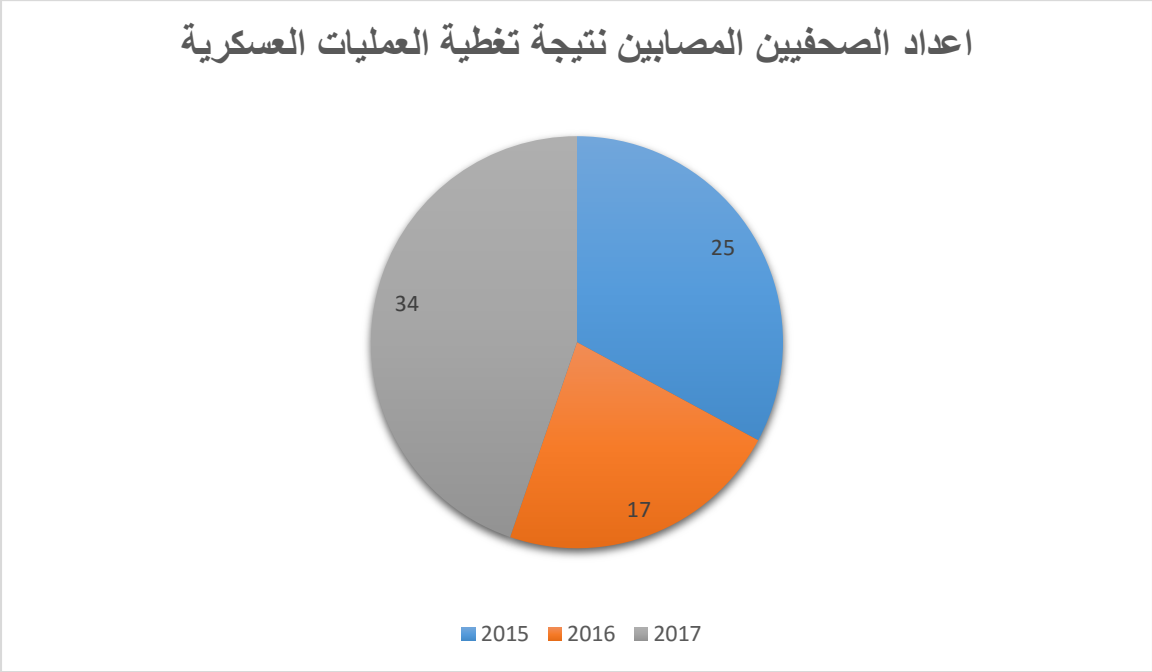

يلاحظ ان العام 2017 شهد اكبر الاصابات في صفوف الصحفيين، وهذا يكشف اصرار تنظيم داعش على استهداف الصحفيين اثناء تغطية معارك التحرير.

الانتهاكات التي طالت الصحفيين في عموم العراق 2015-2017

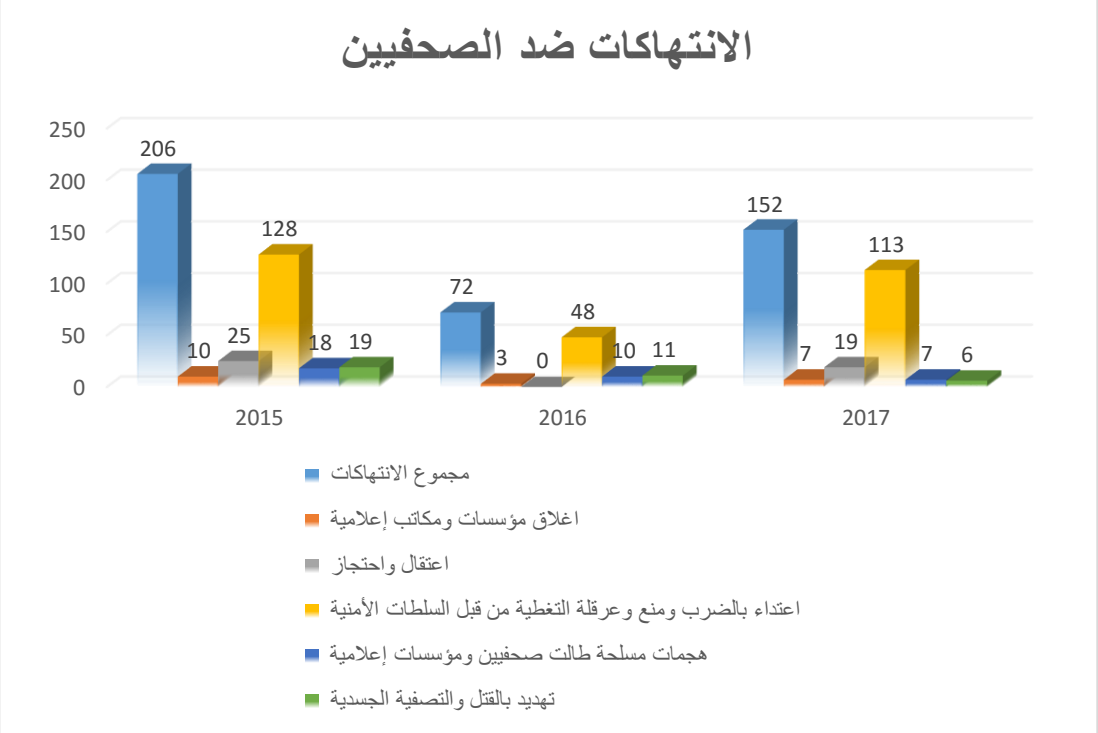

يكشف هذا المؤشر ارتفاع الانتهاكات في العام 2015 وانخفاضها في 2016 وتضاعفها في العام 2017، وهو يؤكد عدم اكتراث الدولة لموضوع منع التغطية الصحفية المتكرر من قبل الاجهزة الامنية.

ويلاحظ ان حجم الاحتجاز والاعتقال يرتفع في العام 2017 على الرغم من توجيهات رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي القوات الامنية بعدم التعرض للكوادر الصحفية.

الدعاوى والتحقيقات التي وجهت ضد صحفيين:

العام	الدعاوى القضائية التي رفعت ضد الصحفيين في عموم العراق	الملاحظات
2015	804	هذا الرقم يشكل قفزة في اعداد الدعاوى المقامة في العام 2014 بنسبة اكثر من 100%
2016	1327	
2017	//	لم يتسن لنا حصر الاعداد نتيجة الغاء محكمة الاعلام والنشر وتوزيع الدعاوى على محاكم الجزاء والتحقيق في عموم المحافظات

يؤكد المؤشر ارتفاعا مضطردا في اعداد الشكاوى المقامة ضد الصحفيين في كل عام، اذ كانت اعداد الدعاوى المقامة ضد الصحفيين تقل عن 300 دعوى.

وفقدت الجمعية حصر الارقام الدقيقة للدعاوى المقامة مع حل محكمة الاعلام والنشر، اذ بدأت القضايا تحال على محاكم الجزاء والتحقيق، ومنحت جهاز الشرطة الحق في توقيف المدعى عليه، والاخطر من ذلك ان بعض القضاة يتقصدون وقفه يوم الخميس، ليبيت ليلتين في الموقف، حتى صباح يوم الاحد الدوام الرسمي للمحاكم.

القوانين التي تشكل خطرا على حرية الصحافة في العراق

العام	القوانين ومقترحات القوانين التي تشكل خطرا على حرية الصحافة في العراق
منذ 2003 وحتى الان	* قانون حقوق الصحافيين *مسودة مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي * القوانين الموروثة من الحقبة السابقة ولم ينظر البرلمان في شأنها: * قانون العقوبات العراقي 111 لسنة 1969 / مواد جرائم النشر *قانون المطبوعات رقم 206 لعام 1968 *قانون وزارة الاعلام المنحلة لسنة 2001 *قانون الرقابة على المصنفات والأفلام السينمائية رقم 64 لسنة 1973 *أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 14 لسنة 2003 التي تخص النشاط الإعلامي المحظور، الذي يمنح لرئيس الوزراء صلاحية إغلاق أية وسيلة إعلامية ومصادرة معداتها وأموالها، بل وسجن العاملين فيها.

التوصيات

1- قيام رئيس الوزراء بتوجيه قيادات العمليات عدم التعرض للصحفيين اثناء تأدية مهامهم.
2- انزال العقوبات اللازمة بالمخالفين من القوات الامنية.
3- الزام النقابات والاتحادات بمقاضاة وسائل الاعلام التي تسرح العاملين لديها بشكل مفاجئ وخارج نصوص العقود المبرمة، ومقاضاتها ايضا في حال عدم التزامها بتوقيع العقود مع العاملين لديها.
4- قيام مجلس النواب بتعديل منظومة القوانين الموروثة بما يضمن الحق المكفول دستوريا لحرية العمل الصحفي، وابرزها قوانين (حماية الصحفيين، الافلام والمصنفات السينمائية، المطبوعات، مواد جرائم النشر ضمن قانون العقوبات العراقي).
5- قيام الحكومة بمهامها لتفعيل ملف الافلات من العقاب، وفق الاتفاقات الدولية الموقع عليها من قبل العراق، لملاحقة قتلة نحو 400 صحفي منذ عام 2003 وحتى الان.
6- تنفيذ السلطة القضائية لاعادة تفعيل محكمة الاعلام والنشر، بناء على توصيات مجلس الامن الدولي الخاص بحرية التعبير والصحافة.